الأمم المتحدة

A/73/211/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: General
02 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة

تقرير الأمين العام

موجز

لهذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/١٦٥، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦: هدفان هما: (أ) تقديم تقرير عن تنفيذ قراري الجمعية العامة ٧١/١٦٥ و ٦٨/٣؛ (ب) وتقديم توصيات إلى الجمعية لتنظر فيها في دورتها الثالثة والسبعين، بهدف مواصلة تعزيز تنفيذ هذين القرارين.

ويتضمن التقرير استعراضا للأطر الدولية الراهنة والتطورات الحديثة المتعلقة بالتنمية الشاملة والتقدم المحرز في تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم ومنظوراتهم على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي – ويتناول التقرير القضايا والتحديات الرئيسية التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في مجالات: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، والحد من مخاطر الكوارث، والتصدي للأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ، والتنمية الحضرية والريفية الشاملة والميسرة. ويقدم أيضا لمحة عامة عن وضع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة في سياق تنفيذ ورصد وتقييم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويختتم التقرير بتوصيات بشأن خيارات السياسة العامة لزيادة تعزيز التنمية الشاملة؛ والإجراءات التي يتعين اتخاذها لزيادة تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بطرق منها تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التنمية.

* A/73/150.

18-16279 (A) 021018 021018

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – رحبّت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٥/٧١ المعنون ”التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة“، بإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجموعة من أطر التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأقرت بأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة جزء لا يتجزأ من عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الكاملة والشاملة. ولاحظت الجمعية أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في مجال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز الصلات المعيارية والتنفيذية من أجل الإدماج الفعلي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ومنظوراتهم في السياسات والبرامج الإنمائية.

٢ – وفي هذا السياق، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، بالتنسيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، معلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار والوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٣ وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وأن يقدم توصيات مناسبة لمواصلة تعزيز التنفيذ.

ثانيا – إدراج مسائل الإعاقة في البرامج الإنمائية العالمية الجارية

٣ – منذ اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦، وحقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والمسائل المتعلقة بهم تلقى تأييدا في الالتزامات السياسية المتزايدة، لا سيما في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأتاحت الاتفاقية، التي تشدد على أهمية تعميم مراعاة مسائل الإعاقة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة، فرصا أكبر للنهوض بالتنمية الشاملة للجميع. وفي استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك في أثناء العملية المفضية إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٣، أعربت الدول الأعضاء عن بالغ القلق بشأن التقدم البطيء في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطط التنمية العالمية، وأكدت من جديد الحاجة إلى إدراج وإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ومنظوراتهم في جهود التنمية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

٤ – وأسهم الاعتراف المتزايد، ليس فقط بالأشخاص ذوي الإعاقة كمستفيدين من التغيير وكعوامل تغيير في الوقت نفسه، بل وكذلك بمشاركتهم النشطة في صياغة السياسات وتنفيذها، أسهم إسهاما كبيرا في تجديد الزخم الكامن وراء استمرار تعزيز التنمية الشاملة للجميع.

٥ – وما اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ إلا إنجاز بارز يشهد على التزام المجتمع الدولي بمواصلة تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية. واعترفت خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها المستدامة، من خلال تعهدها بـ ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“ بأن الإعاقة مسألة شاملة وتناولتها بوضوح في خمسة أهداف تتعلق بالتعليم، والنمو والعمالة، وعدم المساواة، وإمكانية الوصول إلى المستوطنات البشرية، ورصد البيانات والمساءلة. وعلاوة على ذلك، تعترف الخطة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة من الفئات الضعيفة التي لا بد من رصد التقدم المحرز بشأنها على نحو خاص، نظرا لأن الدول الأعضاء تسعى إلى تحقيق أهداف كونية بشأن الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، وكفالة الحياة الصحية والرفاه، وتأمين الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع.

٦ - وعلاوة على ذلك، تضمنت مجموعة من الأطر الإنمائية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعت إلى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهمتهم في المداولات بشأن الاستراتيجيات ذات الصلة وفي وضعها.

٧ - وفي عام ٢٠١٥، أدرجت الدول الأعضاء منظور الإعاقة في سياق تمويل التنمية في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي التزمت فيها بإتاحة فرص الحصول على التعليم الجيد، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية التي تراعي الإعاقة، وإلى العمالة، والحماية الاجتماعية، والتكنولوجيات الميسرة، فضلا عن جمع واستخدام البيانات المصنفة وفقا لحالة الإعاقة لأغراض رصد وتقييم الخطة.

٨ - وشددت الدول في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ على أهمية إدراج مسائل الإعاقة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ودعت إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ السياسات والخطط والمعايير ذات الصلة، وإلى تعزيز مساهمتهم في هذه العملية. وعزز مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول، تركيا، باعتماده ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، عزز أهمية دور الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الأزمات الإنسانية.

٩ - وشددت الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على الصلة بين خطة التنمية الحضرية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١١ بشأن استدامة المدن والمجتمعات المحلية. واعتمدت الدول الأعضاء نهجا ذا مسارين لتعزيز التنمية الحضرية الشاملة للجميع، وتعهدت بالقضاء على التمييز، وإتاحة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة إلى التكنولوجيا، والعمالة، والخدمات العامة، بما في ذلك الهياكل الأساسية للنقل، وكفالة مشاركتهم في عمليات صنع القرار في مجال التخطيط الحضري.

١٠ - وتمشيا مع الالتزامات الواردة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، تم أيضا عرض بعض الاستراتيجيات والأطر الإقليمية لغرض إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قامت دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سياساتها الإقليمية - استراتيجية إنشيون من أجل ''إحقاق الحق'' لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ[(١)]، التي أعطت الأولوية لعشرة أهداف تسترشد بها الدول الأعضاء في تنفيذ تدابير السياسة العامة من أجل النهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. وتضمنت أيضا خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهي إطار استراتيجي لتحقيق التحول الاجتماعي - الاقتصادي في القارة، تضمنت إشارات محددة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في أهدافها المتعلقة بالضمان الاجتماعي والحماية والصحة.

(١) متاح على الموقع: www.unescap.org/resources/incheon-strategy-%E2%80%9Cmake-right-real%E2%80%9D-persons-disabilities-asia-and-pacific.

١١ - وعلاوة على ذلك، أتاح عدد من العمليات والآليات الدولية، ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى التعاون الإنمائي[٢]، والدورات السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، مثل لجنة التنمية الاجتماعية[٣]، وكذلك الأطر الإقليمية والاستراتيجيات، أتاحت فرصا واعدة ليس فقط لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وسائر البرامج الإنمائية العالمية، بل وكذلك لدعم رصد وتقييم التقدم المحرز في التنمية الدولية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثا - التدابير المتخذة والتقدم المحرز للنهوض بالتنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة

١٢ - في إطار إعداد هذا التقرير، طُلب إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني أن تقدم معلومات تتعلق بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٧١، ولا سيما بشأن (أ) التقدم المحرز نحو تنفيذ القرار والوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى[٤]؛ (ب) والسياسات والتدابير والبرامج المعتمدة من أجل إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم ومشاركتهم؛ (ج) والخطوات المتخذة لتعجيل وتيرة تعميم البيانات المتعلقة بالإعاقة في الإحصاءات الوطنية الرسمية؛ (د) والتوصيات الداعية إلى اتخاذ إجراءات سياساتية محددة لمعالجة القضايا والتحديات الرئيسية المواجهة في تعزيز إدماج مسائل الإعاقة في خطة التنمية والجهود الإنمائية.

١٣ - ووردت تقارير من ٢٩ دولة عضو[٥]، و ١٠ كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة[٦]، و ٩ منظمات من منظمات المجتمع المدني[٧]. وتتضمن الفروع التالية عرضا، استنادا إلى التقارير الواردة من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بشأن التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة في مجال مواصلة تعزيز التنمية الشاملة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

---

(٢) أنشئ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وللمزيد من المعلومات، انظر الموقع الشبكي https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf.

(٣) أُطلق منتدى التعاون الإنمائي في عام ٢٠٠٧ كنتيجة للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة. ومن المهام الجديدة الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يركز المنتدى الرفيع المستوى الذي يعقد كل سنتين على الاتجاهات والتقدم في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وهو يشجع تبادل المعارف والتعلم المتبادل. وللمزيد من التفاصيل عن منتدى التعاون الإنمائي، انظر الموقع الشبكي https://www.un.org/ecosoc/en/development-cooperation-forum.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣/٦٨.

(٥) أذربيجان، والأرجنتين، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، والبحرين، وبلغاريا، وبنما، وبيرو، وتركيا، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وليتوانيا، ومالطة، والمكسيك

(٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وشراكة الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة, وهيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

(٧) الإرسالية المسيحية الدولية للمكفوفين، ومركز حقوق الإنسان للمعالجين والمعافين بالطب النفسي، والمنتدى الأوروبي للإعاقة، والتحالف الدولي للمعوقين، والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، المنظمة الدولية لرعاية المعوقين بصريا في العالم (Light for the World International)، ومنظمة منقذي البصر الدولية، والاتحاد العالمي للمكفوفين، ومشروع عالم بلا حواجز.

ألف – الدول الأعضاء

الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

١٤ – ما زالت الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية أحد الأركان الأساسية لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم ومنظوراتهم. وسلطت كل من الأرجنتين، وإكوادور، وألمانيا، وبلغاري، وبنما، وتركيا، وسلوفينيا، والسودان، والصين، وقبرص، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومالطة الضوء على ما أحرزته من تقدم في مواءمة إطار السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالإعاقة مع الاتفاقية من أجل إدراج مبادئ التيسير والإدماج في الاستراتيجيات الوطنية. وعلى سبيل المثال، واصلت كولومبيا مواءمة تشريعاتها مع الاتفاقية، ضمن الإطار الإقليمي[٨] الذي وضع خارطة طريق لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنظمة اللاحقة.

١٥ – ولكي يواصل عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الأرجنتين، وبلغاريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والفلبين، وقبرص، وقطر، وليتوانيا، ومالطة جهودها الرامية إلى تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، أنشأت آليات تنسيق وطنية لإشراك مختلف فروع الحكومة والأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تصميم وتنفيذ ورصد الأطر الوطنية للإعاقة. وعلى سبيل المثال، أبلغت مالطة عن إعادة هيكلة مركز التنسيق الوطني للمسائل المتعلقة بالإعاقة للتأكد من أن جميع المجالس الحكومية تضم أشخاصا من ذوي إعاقة، وادرجت منظور الإعاقة في جميع السياسات الخاصة والشاملة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

١٦ – وعلاوة على ذلك، أفادت كل من الأرجنتين، وإندونيسيا، وبنما، وبيرو، وتوغو، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوستاريكا، وليتوانيا، ومالطة أنها تبذل جهودا من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلى سبيل المثال، قامت إكوادور بصياغة سياسة عامة وطنية في مجال الإعاقة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة[٩] تتكون من ١٢ محورا من محاور السياسات واستراتيجيات ومؤشرات كل منها. وفي إندونيسيا، تُرجمت عملية إدماج التنمية الشاملة للإعاقة في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، في شكل مبادئ توجيهية بشأن الميزنة والتخطيط المراعِيين لمسائل الإعاقة من أجل تعميم مراعاة الإعاقة في أعمال مختلف الفروع والوكالات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد اعتمدت الفلبين أيضا قانون الاعتمادات العامة لتخصيص اعتمادات من الميزانية للأشخاص ذوي الإعاقة في برامج وخدمات الحكومة الوطنية.

١٧ – وفي السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للجميع، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزاماتها بالإدماج الاجتماعي والسياسات الاقتصادية التي تقضي على التمييز والحد من أوجه عدم المساواة، وعززت فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير التعليم للجميع وفرص العمل لهم.

(٨) منظمة الدول الأمريكية، اتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٩) الأهداف الإنمائية ٣ و ٥ و ٨ و ١١ و ١٦.

الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية وسبل كسب الرزق المستدامة

١٨ - من العوامل البالغة الأهمية لتعزيز التنمية الشاملة للجميع القضاء على التمييز، وكفالة المساواة في الوصول إلى الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الشاملة وشبكات الأمان وتعزيز الدعم والخدمات المستجيبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأبلغ عدد من البلدان عن تنفيذ سياسات وبرامج تكفل الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتحسن امكانية حصولهم على التغطية بالخدمات الاجتماعية.

١٩ - وأطلق السنغال برنامج ''بطاقة تكافؤ الفرص'' لتوفير نظام الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية، وإعادة التأهيل الوظيفي، والتعليم، والتدريب المهني، والعمل والنقل العمومي. واعتمدت كولومبيا بروتوكولا لصنع القرار لتحسين الحماية الاجتماعية والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقات الفكرية والنفسية الاجتماعية والإعاقات المتعددة، بهدف إزالة الحواجز القائمة على مستوى الإجراءات الإدارية.

٢٠ - وقدمت كل من إكوادور، وكمبوديا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك تقارير عن وضع أطر وطنية للحماية الاجتماعية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قامت بيرو أيضا بوضع واعتماد مبادئ توجيهية لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في برامجها الاجتماعية، من أجل إدراج المنظورات المتعلقة بالإعاقة في جميع مستويات إدارة البرامج الاجتماعية.

٢١ - ونفذت كندا خطة إنقاذ ذوي الإعاقات المسجلة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم على الادخار لضمان أمنهم المالي في الأمد الطويل، بما في ذلك من خلال تقديم المنح الحكومية والسندات. وقدمت كل من إكوادور وبنما أيضا تقريرا عن برامجهما الوطنية في مجال تقديم المساعدة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة الفقراء وتوفير مقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة. وقدمت أذربيجان تقريرا عن التقدم الذي أحرزته في تحسين نوعية الخدمات الطبية والاجتماعية وخدمات إعادة التأهيل من خلال زيادة الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع نطاقها. وقدمت كل من الصين وكرواتيا تقريرا عما أحرزتاه من تقدم في مجال تعزيز نظام التشخيص المبكر للإعاقة في كل منهما، فضلا عن خدمات إعادة التأهيل.

التعليم والعمالة

٢٢ - يمكن أن يخفف التعليم الشامل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أوجه عدم المساواة ويعجل وتيرة التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة. وقدمت الدول الأعضاء معلومات عن استمرار التقدم التشريعي ووضع السياسات من أجل تعزيز التعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في مراحل التعليم ما قبل المدرسي والأساسي والمتوسط. وعلى سبيل المثال، فقد أخذت إكوادور تطبق برامج إدماج تتيح توسيع نطاق امكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم، بما في ذلك ''النموذج الوطني للإدارة التعليمية، وتوفير الرعاية للطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة''، و ''النموذج الوطني ثنائي اللغة وثنائي الثقافة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية''. وقد أكد العديد من الدول الأعضاء أيضا دور التعليم العالي والتدريب المهني في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. ووضعت الفلبين مجموعة من برامج المساعدة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة، عملا بـ ''قانون تعزيز حصول الجميع على التعليم العالي الجيد''.

٢٣ - ووضعت الدول الأعضاء سياسات وبرامج تشغيل أكثر شمولا ومنهجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدمت كل من الصين وكرواتيا وكمبوديا وكندا معلومات عن مختلف المبادرات الحكومية التي تهدف إلى تحسين تهيئة الأشخاص ذوي الإعاقة لدخول سوق العمل، بما في ذلك إنشاء مراكز للتدريب المهني، ووضع خطط لزيادة توفير المعلومات وبرامج تعليم تشجع على العمالة الذاتية. وأطلقت بنما أيضا برنامجا يهدف إلى تشجيع وتوجيه الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم لإنشاء المشاريع الأسرية الصغيرة والمتناهية الصغر.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، استُخدمت أدوات السياسة العامة التقليدية والمبتكرة على حد سواء في سوق العمل للتشجيع على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يزال العمل الإيجابي، مثل نظم الحصص المطبقة في القطاعين العام والخاص، تدبيرا هاما يطبقه العديد من الدول الأعضاء لتوعية أصحاب العمل وحفز النمو التدريجي لمعدلات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. ولتعزيز التنفيذ الفعال لنظام الحصص، وضعت أيضا العديد من الدول الأعضاء آليات للتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ففي إكوادور، أنشئ تحالف استراتيجي بين وزارة العمل والمجلس الوطني المعني بالإعاقة واتحادات الأشخاص ذوي الإعاقة، بغرض توجيه وإرشاد أرباب العمل بشأن واجبات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم المتصلة بالعمل ورصد الامتثال لنظام الحصص لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وضعت كندا اتفاقات تتعلق بسوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة لغرض تحويل الأموال سنويا إلى المقاطعات والأقاليم لتمويل البرامج والخدمات الرامية إلى تحسين ظروف العمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الوقت نفسه، أدّت أيضا الحلول المبتكرة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاريع الاجتماعية، إلى توفير فرص العمل، وتحسين بيئات العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في كل من تركيا وسلوفينيا وكرواتيا.

الحد من مخاطر الكوارث والأعمال الإنسانية

٢٥ - أبلغ عدد من الدول الأعضاء عن الجهود التي تبذلها في مجال تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم ومنظوراتهم ومشاركتهم في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ومنذ اعتماد إطار سينداي، أنشأت كل من الأرجنتين، وإندونيسيا، وتوغو، وكمبوديا أطرا وطنية للحد من الأخطار أو عززت تلك الأطر. وقدمت كذلك إكوادور والبحرين وبنما وبيرو والفلبين وكرواتيا وكندا ومالطة والمكسيك معلومات عن وضع خطط عمل وطنية ومبادئ توجيهية للحد من مخاطر الكوارث الشاملة لمسائل الإعاقة.

٢٦ - وإقرارا بأهمية ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، عمل العديد من الدول الأعضاء على نحو وثيق مع منظمات المجتمع المدني على مواصلة تعزيز تعميم إدماج وتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة في الأعمال الإنسانية لمعالجة العوامل المتعددة القطاعات التي غالبا ما تجعل فئات معينة من السكان أكثر عرضة للكوارث وحالات الطوارئ الأخرى. وقدمت ألمانيا تقريرا عن وضعها مؤشرا للإعاقة على أساس نوع الجنس والعمر لغرض العمل الإنساني الشامل لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت الفلبين أيضا إلى أهمية جمع البيانات المصنفة، والرصد والإبلاغ في أعقاب الكوارث من أجل تحسين فهم وتلبية احتياجات السكان المتضررين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، ودعم المسارات نحو تحقيق الانتعاش والتنمية للجميع.

٢٧ - وعلى المستوى التشغيلي، أبلغت عدة دول أعضاء أنها تبذل جهودا من أجل تعزيز تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في وضع وتنفيذ برامج التأهب للكوارث، والاستجابة في حالات الطوارئ وبرامج الإنعاش. وقد أدرجت إكوادور إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج التدريبية التي تنظمها لفائدة المسؤولين الحكوميين، وصممت أيضا نظم إنذار مبكر شاملة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، وأعدت حلقات عمل بشأن الإنقاذ للأشخاص ذوي الإعاقة.

التنمية الحضرية والريفية الشاملة والميسرة

٢٨ - أُفيد أنه يمكن استخدام التوسع الحضري، الذي هو من أهم الاتجاهات السائدة في القرن الحادي والعشرين، كقوة جبارة للتأثير في التنمية في جميع أرجاء العالم. وإذا توفر التخطيط والإدارة المناسبين للتنمية الحضرية والريفية، يمكن أن يُعجِّل ذلك وتيرة التقدم في معالجة التحديات العالمية، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والوصول إلى الخدمات الأساسية والمرافق، والنهوض بالتنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقدم عدد من الدول الأعضاء معلومات بشأن سياساتها الوطنية المتعلقة بإتاحة الوصول إلى التخطيط الحضري والتنمية المجتمعية والمجمعات السكنية والنقل العمومي، والإعلام والاتصالات وسائر المرافق والخدمات. وعلى سبيل المثال، فقد حددت كرواتيا مجالات السكن والتنقل والوصول بوصفها من المجالات الرئيسية في استراتيجيتها الوطنية، وهي تهدف إلى تهيئة بيئة ميسّرة وفقا لمبادئ التصميم المراعي للجميع وتحقيق قيمة مضافة لجميع أفراد المجتمع. وقد شرعت ليتوانيا في تنفيذ برنامج لتحسين الإدارة العامة للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ يشمل هدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة للأفراد ولتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المقدمة إلى المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٧ بلغت نسبة جميع الخدمات العامة المتاحة إلكترونيا في ليتوانيا ٣٠ في المائة.

٢٩ - وقدمت الدول الأعضاء أيضا معلومات بشأن سياساتها في مجال الإسكان المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم كأداة للنهوض بالتنمية الحضرية الشاملة للجميع. وقد أولت البحرين اهتماما خاصا لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من السكن، مقدمة لهم خدمات خاصة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من الوصول إلى الاتصالات والحصول على المساعدة المالية من أجل اقتناء السكن الملائم والاستفادة من أوجه استخدامه. وفي كولومبيا، أعطت الحكومة في إطار برنامج السكن المجاني الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في مشروع الإسكان المتعددة الأسر.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، فقد تبين أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن ان يسهموا بخبارتهم ومنظوراتهم إسهاما كبيرا في التنمية الميسرة والشاملة للجميع في المناطق الحضرية والريفية، مما يعود بالنفع على عامة السكان في المجتمع. وعلى سبيل المثال، أدرجت إكوادور في سياساتها الوطنية للإسكان مشروعا لتوفير مساكن مقاومة للزلازل وميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣١ - وفيما يتعلق بتعزيز امكانية إشراك ذوي الإعاقة في تصميم وتخطيط وتشييد البيئة المادية، والأماكن العامة والنقل العام، أبلغت عدة دول أعضاء عن مبادراتها الرامية إلى ريادة المشاريع التي يسهل على ذوي الإعاقة الوصول إليها، وتشجيع المشاركة وتبادل المعارف على نطاق أوسع. ولتحسين السلامة على الطرق للأشخاص ذوي الإعاقة، عملت هيئة شؤون الطرق في البحرين مع مختلف الأطراف من أجل إطلاق مشروع تجريبي، وتركيب إشارات المرور المزودة بأجهزة صوتية لإنذار الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والسمعية، وتحسين معايير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأرصفة ومواقف السيارات

في مناطق حضرية مختارة. وعلى سبيل المثال، فقد أنشأت إندونيسيا جائزة المدينة حضن الجميع لتشجيع المنافسة فيما بين القادة المحليين على تحسين تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وتنفذ تركيا منذ عام ٢٠١٢ مشاريع لدعم وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، لتوفير الدعم المالي والتقني من مختلف فروع الحكومة بهدف توسيع نطاق تيسير الوصول وتقديم دعم مالي أكبر لمختلف المدن المشاركة في البرنامج.

٣٢ - وأُفيد أيضا أن الآثار الإيجابية الناشئة عن تشجيع السياحة الميسرة أسهمت في تعزيز الدول الأعضاء للتنمية الحضرية والريفية الميسرة والشاملة. وعلى سبيل المثال، فقد أطلقت كولومبيا برنامج السياحة الميسرة في عام ٢٠١٧، بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى البيئات والمنتجات والخدمات وفقا لمبدأ التصميم المراعي للجميع، وذلك عن طريق التوعية، والتدريب، والتعاون فيما بين الوكالات. أما مالطة، فقد طبقت سياسة السياحة الميسرة، التي تنظم إمكانية الوصول في الأماكن العامة مثل الفنادق والشواطئ، ورصدت اعتمادات محددة في الميزانية الوطنية من أجل تحسين إمكانية الوصول.

٣٣ - وقدمت كل من إندونيسيا والبحرين وبلغاريا وتركيا وسلوفينيا وكمبوديا وكندا ومالطة معلومات عن التشريعات الوطنية والتحديثات المتعلقة بمعايير إمكانية الوصول الوطنية، لا سيما الوصول للبيئة المبنية على أساس مبادئ التصميم المراعي للجميع. وقد قامت كندا بتحديث قانونها المتعلق بالبناء الوطني، مضمنة إياه أحكاما تقنية تتعلق بتصميم وتشييد المباني الجديدة، وحددت شروطا لمعالجة الأهداف المتعلقة بالسلامة والصحة، وتيسير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد نشرت سلوفينيا كتيبا عن تشييد المباني العامة لمساعدة عامة الناس على فهم قضايا الإعاقة فهما أفضل وتحسين تنفيذ القوانين والأنظمة ذات الصلة. وأصدر البرلمان الأوروبي توجيها بشأن تيسير الوصول إلى المواقع على شبكة الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة لجميع مستخدمي الخدمات العامة، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة.

الوصول إلى الأشخاص الأكثر تخلفا عن الركب: تحقيق التنمية الشاملة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة

٣٤ - إن تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والوصول إلى من هم أكثر تخلفا عن الركب شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع. ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما المعوقون من النساء، والأطفال، والشباب، والشعوب الأصلية، وكبار السن، والمهاجرين أو اللاجئين، يتعرضون لأشكال متعددة ومتفاقمة ومتداخلة من التمييز، وهم أكثر عرضة للتخلف عن ركب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأفادت الأرجنتين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوستاريكا عن علاقات العمل الوثيقة بين وكالاتها الوطنية المعنية بالإعاقة والهيئات الحكومية الأخرى المكرسة للمسائل المتعلقة بالنساء والأطفال والشعوب الأصلية.

٣٥ - وأفاد العديد من الدول الأعضاء ايضا عن وضع تدابير تشريعية وطنية تركز على الفئات الضعيفة. وعلى سبيل المثال، اعتمدت السودان قانونا يتناول على وجه التحديد العنف القائم على نوع الجنس، والإتجار بالأشخاص، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للنساء والفتيات. وأدرجت المكسيك في قانونها العام المتعلق بحقوق الأطفال والمراهقين، نصا يتعلق بالأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة ينص على عدم التمييز كمبدأ في وضع وتنفيذ السياسات العامة ويشجع الاندماج الاجتماعي من خلال التصميم المراعي للجميع والتوعية. ونفذت الصين أيضا خدمات دعم وإعادة تأهيل اجتماعية محددة الأهداف لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، وقدمت الدعم المالي لتمكين الأطفال ذوي الإعاقة من الحصول على الأجهزة المساعدة الأساسية.

٣٦ - وغالبا ما تؤدي العوامل المتعددة القطاعات إلى جعل بعض الفئات أكثر عرضة للكوارث والأزمات الإنسانية، وقد أخذت الدول الأعضاء ذلك في الاعتبار في النُّهج التي تطبقها من أجل الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة الإنسانية. وقدمت ألمانيا تقريرا عن وضعها لمؤشر للإعاقة على أساس نوع الجنس والعمر لغرض العمل الإنساني الشامل لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعاونت حكومة نيبال مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووضعت مبادئ توجيهية لتحديد الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة وإعطائها الأولوية في مجالات الاستجابة الإنسانية والإنعاش والتأهب والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة.

التعاون الدولي

٣٧ - وواصلت الدول الأعضاء تشجيع وتعزيز التعاون الدولي، من خلال إدماج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم، ولا سيما في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، استثمرت كندا أكثر من ٨٠ مليون دولار في مشاريع دولية موجهة نحو قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم، بالإضافة إلى بذلها جهودا من أجل تعزيز نظم الصحة، والتعليم، والعمل الشاملة للجميع، وتوفير الخدمات المادية وإعادة التأهيل في حالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٨ - وقدمت جمهورية فنزويلا البوليفارية كرواتيا وكمبوديا معلومات عن التزامها بالنهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة من خلال تبادل الممارسات الجيدة، وتبادل المعلومات والمعارف، مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأشد فقرا والأشد ضعفا والأكثر تهميشا.

البيانات والإحصاءات

٣٩ - وأفادت الدول الأعضاء عن التدابير المتخذة للتعجيل في تعميم البيانات المتعلقة بالإعاقة في الإحصاءات الرسمية بهدف تقييم حالة الأشخاص ذوي الإعاقة تقييما أفضل، من أجل دعم وضع سياسات وبرامج قائمة على الأدلة شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، أطلقت كندا استراتيجية جديدة لجمع البيانات المتعلقة بالإعاقة، شملت دراسة استقصائية بشأن الإعاقة ونموذجا استقصائيا للإعاقة في التعداد الكندي. وأدخلت ليتوانيا تعديلات على قانون الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، مرسية بذلك الإجراءات والمؤشرات الإحصائية اللازمة لرصد تنفيذ الاتفاقية وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعيا.

٤٠ - وأبلغت الأرجنتين، وبلغاريا، وكرواتيا، ومالطة عن التقدم الذي أحرزته في جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل العمالة. وأبلغت البحرين عن سياسة البيانات المفتوحة التي اعتمدتها الحكومة مؤخرا والتي يمكن لمختلف فروع الحكومة، فضلا عن الجمهور، أن يحصل من خلالها على المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأبلغت بيرو والمكسيك أيضا عن جهود التنسيق التي تبذلها العديد من الوزارات والإدارات المعنية المكلفة بجمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة ودمجها وإنتاجها. وفي قطر، أُنشئ فريق مكون من خمس وزارات وجامعة قطر لإدماج قواعد البيانات المتاحة في قاعدة بيانات وطنية موحدة تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٤١ - وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية أن نظام تسجيل ذوي الإعاقة وتسليمهم شهادات إعاقة وكذلك نظام السجل الوطني قد دعما جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأحوالهم المعيشية. واعتمدت الصين نظام تسجيل ذوي الإعاقة وتسليمهم شهادات الإعاقة لتحسين رصد حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير مجموعات الخدمات الاجتماعية المحددة الأهداف، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية الأساسية وخدمات إعادة التأهيل، والإسكان، والتعليم، وتوفير فرص العمل.

٤٢ - ومع ذلك، أشار العديد من الدول الأعضاء إلى التحديات التي لا تزال قائمة والمتمثلة في نقص الإحصاءات الموثوقة والعالية الجودة والبيانات والمعلومات القابلة للمقارنة دوليا عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب اختلاف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالإعاقة بين السياقين الوطني والدولي، وعدم وجود بيانات محددة مصنفة حسب نوع الإعاقة كشرط لرصد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، والقيود المالية التي تواجهها الوكالات الوطنية، والتحديات المتعلقة بجمع البيانات في المناطق النائية والأكثرها بعدا.

باء - منظومة الأمم المتحدة

٤٣ - واصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز التعاون وزيادة تحسين التنسيق فيما بين العمليات والآليات الدولية القائمة من أجل التقدم في وضع خطط عالمية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، قرر الأمين العام إجراء استعراض مؤسسي للنهج الذي تتوخاه المنظمة حاليا في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في عملياتها. وستسترشد المنظمة بنتائج الاستعراض في إعداد سياسة وخطة عمل داخليتين من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تعميم مراعاة مسائل الإعاقة، بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٥ - وتتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي جهة التنسيق المعنية بالإعاقة في منظومة الأمم المتحدة، قيادة عملية تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة عام ٢٠٣٠. واضطلعت بعدد من الأنشطة، بما في ذلك تعزيز البحوث القائمة على الأدلة والأطر التنفيذية، وقدمت الدعم التقني إلى الدول الأعضاء من خلال وضع أدوات عملية[١٠]، وعقدت حلقات عمل لبناء القدرات، وعززت الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال عقد المشاورات والمنتديات واجتماعات أفرقة الخبراء[١١]. وحاليا، تقود الإدارة عملية إعداد وإنتاج التقرير الرئيسي المقبل بشأن الإعاقة والتنمية، الذي سيتضمن تجميع وتحليل المعلومات عن الحالة الراهنة للأشخاص ذوي الإعاقة والسياسات والبرامج الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم ومعهم. ولا تزال هذه الجهود الجارية تقود الخطاب الدولي بشأن رسم السياسات القائمة على الأدلة من أجل تحقيق التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

(١٠) مجموعة أدوات بشأن الإعاقة في أفريقيا الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، متاحة على الموقع: http://www.un.org/esa/socdev/documents/disability/Toolkit/CRPD-Trainers-tips.pdf.

(١١) خلال السنتين الماضيتين، عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقات عمل في عديد من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، شارك فيها مسؤولون حكوميون وخبراء وممثلون عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أكثر من ٣٠ بلدا.

٤٦ - وفي مجال البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، دعت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها التاسعة والأربعين إلى تجميع وتحليل المعلومات عن الممارسات الوطنية في مجال جمع البيانات والتقديرات المتعلقة بالإعاقة، من أجل فهم أسباب الفوارق الملحوظة، وأقرت أيضا إنشاء فريق من الخبراء لاستعراض أدوات جمع البيانات وتقديم التوجيه فيما يتعلق بتصنيف البيانات حسب حالة الإعاقة، من بين أمور أخرى[١٢]. وتعكف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حاليا على تحديث المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية المتعلقة بوضع إحصاءات الإعاقة من خلال فريق الخبراء المذكور أعلاه، وذلك لضمان فعالية برنامج بيانات يلبي احتياجات السياسة العامة المتعلقة بتنفيذ ورصد وتقييم التنمية المستدامة للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وشرعت الجهات صاحبة المصلحة المعنية في هذا المجال في العمل معا من أجل وضع نهج متوائم ومنسَّق لبناء قدرات تُراعي فيها احتياجات البلدان في الأجلين القصير والطويل في مجال تطوير الإحصاءات بشأن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية الشاملة للجميع.

٤٧ - وأطلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، بدعم من الاتحاد الأوروبي، مشروعا عنوانه ''سد الفجوة''، ركز الجزء الأول منه على مؤشرات حقوق الإنسان في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وشاملة للإعاقة، ويهدف إلى وضع أدوات لتيسير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مسترشدا في ذلك بالاتفاقية.

٤٨ - وواصلت اللجان الإقليمية جهودها الرامية إلى إشراك الدول الأعضاء، والأشخاص ذوي الإعاقة وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين في تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الكاملة والفعالة وإدماجهم في تنفيذ ورصد وتقييم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ودعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تنفيذ ورصد وتقييم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة، وكذلك استراتيجية إنشيون. وأيدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إنشاء شبكة خبراء حكومية دولية تعنى بسياسة الإعاقة، وفريق الخبراء المنعقد بين الدورات المعني بالإعاقة، على الصعيد الإقليمي، مما عزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادلت المعلومات عن الإعاقة، وناقشت الأهداف والغايات المتصلة بالإعاقة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٤٩ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا لفريق خبراء بعنوان ''الاجتماع الإقليمي المعني بقياس الإعاقة وإحصاءات الإعاقة دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والبرنامج العالمي لتعداد السكان والإسكان في عام ٢٠٢٠''، وذلك لتبادل الخبرات الوطنية بشأن النهج المعتمدة لتقدير عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٠ - وعملت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى أيضا في مجالاتها الخاصة للتأكد من أن تُدرج السياسات والبرامج الإنمائية الأشخاص ذوي الإعاقة وأوضاعهم ومنظوراتهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عملها لفائدة اللاجئين الفلسطينيين ذوي الإعاقة، بما في ذلك تنفيذ نهج التعليم الكامل في حالات الطوارئ، واعتماد معايير شاملة للإعاقة في مجال تقديم الخدمات. وركزت منظمة العمل الدولية في عملها من أجل

(١٢) مقرر اللجنة الإحصائية ١١٦/٤٩ بشأن إحصاءات الإعاقة، انظر تقرير اللجنة في الدورة التاسعة والأربعين (E/2018/24-E/CN.3/2018/37).

تعزيز التنمية الشـاملة لمسـائل الإعاقة على الحماية الاجتماعية، والتدريب المهني والتشـغيل. وواصـلت منظمة الصـحة العالمية عملها لفائدة الأشـخاص ذوي الإعاقة وفقا لخطة عملها العالمية المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١[١٣]، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في إزالة الحواجز التي تعوق تقديم الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتواصل منظمة الصحة العالمية أيضا تعزيز حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم من خلال التنمية الشـاملة للجميع القائمة على المجتمعات المحلية، فضـلا عن مبادرة ومجموعة أدوات منظمة الصـحة العالمية للحقوق المتعلقة بالجودة[١٤]. وواصـلت منظمة السياحة العالمية بذل جهودها في مجال تعزيز السياحة الميسرة للجميع من خلال التعاون الوثيق مع المجتمع المدني من أجل إنشـاء معيار دولي لتقديم مبادئ توجيهية واضـحة تتعلق بتخطيط السـياحة وإدارة الوجهات السياحية وتيسير التنمية الحضرية، فضلا عن التنمية الشاملة للجميع.

٥١ - وفي عام ٢٠١٧، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات تتعلق بتمكين النسـاء والفتيات ذوات الإعاقة في نحو ٣٠ دولة من الدول الأعضـاء، بما في ذلك إقامة شـراكات مع منظمات نسـائية لدعم الخدمات القانونية والنفسـية والاجتماعية من أجل تعزيز قدرة النسـاء والفتيات ذوات الإعاقة على الدعوة إلى المسـاواة بين الجنسـين في السـياق الإنسـاني. وتتناول خطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين مسألة إدماج النساء ذوات الإعاقة. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية الهدف منها تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة وإدراج مسائل الإعاقة في جميع مجالات عملها.

٥٢ - وقد عززت منظومة الأمم المتحدة التعاون والتنسـيق من أجل تحقيق الاتسـاق والتآزر في مجال الإعاقة. وعمل أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة منسـقة فاسـتعرضـوا جماعيا السـياسـات والممارسـات المتعلقة بإدراج مسـائل الإعاقة وتنفيذ الاتفاقية[١٥]. وقدم الفريق بيانات مشتركة ولا سيما لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته العاشـرة. وأنشـأ الفريق أيضـا أفرقة عاملة فرعية لتركز على بعض المسـائل ذات الصـلة مثل الأعمال الإنسانية، والمبادرات الإنمائية المجتمعية، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، وإمكانية وضع خطة عمل على نطاق المنظومة بشـأن الإعاقة. وقد التزمت بالفعل شـراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة[١٦] بتقديم الدعم المالي إلى ٣٨ فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة لتنفيذ برامج الأمم المتحدة المشتركة من أجل المضي قدما في تنفيذ الاتفاقية.

---

(١٣) متاح على الموقع: http://www.who.int/disabilities/actionplan/en.

(١٤) الغرض من مبادرة ومجموعة أدوات منظمة الصحة العالمية للحقوق المتعلقة بالجودة هو تحسين الجودة وحالة حقوق الإنسان في مرافق الصـحة العقلية للمرضـى الداخليين والخارجيين ومرافق الرعاية الاجتماعية وتمكين المنظمات من الدفاع عن حقوق الأشـخـاص ذوي الإعـاقـة العـقـليـة والـنـفسـيـة الاجـتـمـاعـيـة. ولمـزيـد من المعـلومـات، أنظر الموقع: www.who.int/mental_health/policy/quality_rights/en/.

(١٥) أُنشأ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦ بموجب مقرر اتخذه في دورته الثانية عشرة (انظر، CEB/2006/7، الفقرة ٥٨). ويشترك في قيادة أمانة الفريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويتعاون الفريق على نطاق واسع مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، والكيانات والهيئات الأخرى التابعة لها وكذلك الوكالات المتخصصة.

(١٦) شـراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة هي ثمرة جهد تعاوني فريد من نوعه يجمع بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات ومنظمات الأشـخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني، من أجل النهوض بحقوق الإنسـان للأشـخاص

٥٣ - وفي مواجهة تغير المشـــهد الإنمائي العالمي، لا تزال هناك تحديات وثغرات تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع، وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مع عدم تخلف أحد عن الركب. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ المزيد من الإجراءات من أجل تحسين دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تعزيز إدماج حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات التنمية والمجتمع، وكذلك لجعل عمل الأمم المتحدة نفسها شاملا تماما للأشخاص ذوي الإعاقة.

جيم - منظمات المجتمع المدني

٥٤ - أحرزت منظمات المجتمع المدني تقدما كبيرا في تيسير ودعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وممثليهم مشاركة فعالة نشطة في عمليات صنع القرار، ولا سيما من أجل تحقيق التنمية الشاملة، على الصـــعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. وأبلغ عدد من منظمات المجتمع المدني، من خلال التوعية وبرامج التدريب، ومبادرات تبادل المعارف والبحث، عن التقدم الذي أحرزه الأشـــخاص ذوو الإعاقة ومن أجلهم وبمشاركتهم لتحقيق التنمية الشاملة. وأصدر المنتدى الأوروبي للإعاقة تقريرا بشأن ''خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة'' يعرض فيه المنظور الأوروبي بشأن التنمية الشاملة والمستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، أطلق المشروع الصفري، مبادرة توفير منبر لتبادل السياسات والممارسات المبتكرة لتعزيز إمكانية الوصـــول في جميع جوانب التنمية الحضـــرية، تشـــارك فيها الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات: سبل المضي قدما لمواصلة تحقيق التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة

٥٥ - سعيا إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب مواصلة تعميم المسائل المتعلقة بالإعاقة كجزء لا يتجزأ من السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية الشاملة للجميع. وعلى مدى السنوات الأخيرة، أحرزت الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تقدما كبيرا في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ جهودها الإنمائية الوطنية. واعتمد عدد متزايد من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية نهجا متكاملة، وعزز الهياكل والآليات المؤسسية من أجل تحسين التنسيق والتنفيذ. ويتزايد عدد النجاحات في جميع أنحاء العالم في التداول بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ومنظوراتهم في تنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية. وقد أخذت الإعاقة تكتسب زخما باعتبارها مسألة ذات أولوية في مجال التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. وبالاعتماد على شبكات أعضائها المتنوعين وخبراتهم، تيسر الشراكة البرمجة المشتركة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على الحوار بشأن السياسات العامة، وبناء التحالفات وتنمية القدرات الاستراتيجية للنهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وكيانات الأمم المتحدة المشاركة في شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية.

٥٦ - وقد كررت الجمعية العامة التأكيد أن هناك ثغرات لا تزال قائمة بين الالتزامات السياسية والممارسات الإنمائية على أرض الواقع. ومن الضروري ترجمة الغايات والأهداف والمبادئ المشتركة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام ٢٠٣٠ إلى عمل ملموس يحقق إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ومنظوراتهم في السياسات والبرامج والأنشطة الإنمائية.

٥٧ - وللمضي قدما، فمن الأهمية بمكان أن تعالج الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى الصعوبات والشواغل التي يعانيها الذين هم أكثر تخلفا عن الركب في المجتمع وفي التنمية، وذلك لضمان إتاحة فرص متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من المشاركة في جميع مجالات المجتمع والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، تضاعف الأمم المتحدة جهودها من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع جوانب عملياتها، وتقديم المساعدة المعيارية والتحليلية والتقنية للدول الأعضاء في سعيها إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٨ - وقد ترغب الجمعية العامة في النظر في الإجراءات المحددة التالية لتشجيع المزيد من التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبمشاركتهم ولا سيما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصدها وتقييمها بما يتماشى مع الاتفاقية:

(أ) تحث الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى على مواصلة تعزيز الإطار المعياري المتعلق بالإعاقة بما يتماشى مع مبدأ خطة عام ٢٠٣٠، "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، ومعالجة الإعاقة باعتبارها مسألة عالمية، والجمع بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث: السلام والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية؛

(ب) تحث الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على مواءمة القوانين والسياسات والبرامج من أجل المشاركة المتساوية والكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية بما يتماشى مع الاتفاقية ووضع إطار شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبمشاركتهم، من خلال تعزيز آليات التنسيق والمتابعة والاستعراض على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية؛

(ج) تشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة على تعزيز الجهود الجارية الرامية إلى إدماج مسائل الإعاقة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني من خلال الشراكات والشبكات الجديدة والقائمة في مجالات الحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني، حسب الاقتضاء، من أجل بناء القدرة على الصمود، وتحسين التخفيف من المخاطر، ودعم المسارات نحو الإنعاش والتنمية، بما في ذلك أثناء الأزمات الطويلة الأمد؛

(د) تشجع الدول الأعضاء والمؤسسات الإنمائية الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، على كفالة تعزيز إمكانية الوصول باعتبارها أداة لتحقيق بناء المجتمع والتنمية الشاملين للجميع وهدفهما الأساسي، وتطبيق مبادئ التصميم المراعي للجميع في مجال التنمية الحضرية والريفية، بما في ذلك تخطيط وتصميم وتشييد البيئات المادية والافتراضية والأماكن العامة والنقل والخدمات العامة؛

(هـ) **تدعو الدول الأعضاء إلى أن تقوم، في سياق رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ونظرا إلى الحاجة إلى تصنيف البيانات حسب حالة الإعاقة: '١' باختيار أدوات القياس المناسبة؛ '٢' والنظر في المفاهيم والمقاصد والمزايا الأساسية للأدوات والوسائل الحالية ذات الصلة المستعملة في جمع البيانات؛ '٣' وكفالة أن تتعاون جميع الجهات المعنية مع الأمم المتحدة من أجل معالجة الثغرات على مستوى البيانات، بما في ذلك البيانات الأساسية اللازمة التي تمسّ الحاجة إليها لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز القدرات الوطنية في هذا الصدد.**